

### بيان

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، استأنفت اللجنة الإدارية يوم الأحد 17 نونبر 2019 بالمدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني، جمعها المنعقد يوم 21 يوليوز الماضي والذي قررت إبقاءه مفتوحاً في سياق الخطة النضالية التصاعديّة التي أقرتها اللجنة الإدارية المنعقدة يوم 31 مارس 2019، والتي ابتدأت بالمحطتين النضاليتين لأيام 29 و30 ماي و25 و26 و27 يونيو 2019.

في بداية الاجتماع استمع الحاضرون إلى كلمة المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم ألقها الأخ الكاتب العام، تضمنت تقريراً عن أداء المكتب الوطني منذ 21 يوليوز.

أعقب ذلك نقاش حر وصرح وعميق استحضر فيه المتدخلون، وبتنديد شديد، سياسة المماطلة والمراوغة وريح الوقت ونكث العهود والاستخفاف بالالتزامات التي تنهجها الحكومة، والتي لا تحيد عن السياسة الرسمية الرامية إلى تملص الدولة من مسؤولياتها في رعاية وتطوير التربية والتكوين، وإلى خصخصة المرافق الاجتماعية وتسليع المعرفة، وإلى اختزال دور المؤسسات الجامعية، خصوصاً المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، في مجالات تمتص طاقة الشباب الهائلة وتهدر سنوات أساسية في تكوين أطر البلاد.

تلك السياسة التي تُترجم على مستوى التكوين الأكاديمي بتقليل كثلة المعارف في حصة التكوينات الأساسية التي تُعتبر بوابة البحث العلمي، كما تشهد على ذلك الإصلاحات التقنية المتتالية للجانب البيداغوجي في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، والتي تحمل طمها دائماً بذور الفشل المعلن بالنظر لطبيعة السياسة المؤطرة لها وللذهنية الموازناتية الصرفة، التي تستهين بضرورة تنمية التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره مجالاً استراتيجياً من أجل التنمية الحقيقية للبلاد.

كما استحضر النقاش ثبوت النقابة الوطنية للتعليم العالي على مواقفها التاريخية من خلال نضال جميع أجهزتها الدؤوب، دفاعاً عن المنظومة بصفة عامة وعن الأساتذة الباحثين أساساً، من أجل استرجاع دورهم الاعتباري داخل المجتمع وتحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن اللجنة الإدارية:

#### 1. على المستوى النقابي:

أ. تحيي انتصار النقابة الوطنية للتعليم العالي في معركة عودة زملائنا في كليات الطب لعلمهم في التدريس والتأطير. تلك المعركة التي أدارها المكتب الوطني بقوة وحكمة مسنوداً بتعبئة قاعدية في إطار الأجهزة النقابية، محلياً وجهوياً؛

ب. تحيي عالياً التصدي الحازم لأجهزة النقابة الوطنية للتعليم العالي، محلياً وجهوياً ووطنياً، لتسرع الوزارة في إطلاق الإصلاح البيداغوجي، ومحاولة التنصل من مسؤولياتها في اعتماد المقاربة التشاركية للإصلاح بالرغم من التصريحات والبلاغات المشتركة مع النقابة؛

ت. تؤكد على ضرورة الإصلاح الشمولي لمنظومة التعليم العالي الذي تطالب به النقابة الوطنية للتعليم العالي منذ مدة، والمتمثل في مراجعة القانون 01.00، وسنّ نظام أساسي جديد للأساتذة الباحثين، وإرساء إصلاح بيداغوجي في إطار مقاربة تشاركية فعلية؛

ث. تثنم مضمون البلاغ المشترك ليوم 14 نونبر 2019 والذي أغلق ملفاً ناضلت من أجله النقابة الوطنية للتعليم العالي لما يقارب عقداً من الزمن، ألا وهو ملف رفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه

الفرنسية، كما أثمر مسطرة فك الانحباس في المسار الأكاديمي لإطار أستاذ التعليم العالي، إضافة إلى تقويم مسار الإصلاح البيداغوجي بإدراجه ضمن آلية عملية للإصلاح الشمولي التشاركي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي. وفي هذا الإطار تفوض اللجنة الإدارية المكتب الوطني لتدبير المرحلة إلى غاية صدور المرسوم موضوع البلاغ السالف الذكر:

ج. تحيي جهود المكتب الوطني، من خلال أداء اللجان المشتركة مع الوزارة، والتي استأنفت عملها يوم 11 أكتوبر المنصرم. كما تدعوه لتكثيف العمل، بأفق نضالي، من أجل الانتهاء، مع نهاية السنة الجامعية الحالية، من ورش النظام الأساسي، الذي يتعين أن يكون نظاماً عصرياً منفتحاً ومحفزاً، وورش المراجعة الجذرية للقانون 01.00 من أجل مواكبته لمتطلبات الإصلاح الشمولي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وفق المبادئ الأساسية لعمومية المعرفة وتوحيد التعليم العالي في جامعات موحدة المعايير ومتعددة الاختصاصات، والاستقلال الأكاديمي والبيداغوجي والعلمي للجامعات، ودمقرطة تسييرها؛

ح. تطالب بالاستجابة للملف المطلي للعاملين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين مفتشي التعليم، وعلى رأس تلك المطالب إلحاق المراكز المذكورة بالجامعة، وبالشكل الذي ينصف جميع العاملين بها، مع العمل على تفعيل المرسوم ذي الصلة وتجنب التدبير الأحادي.

## 2. على المستوى الاجتماعي:

أ. تعبر عن استيائها وتذمرها من تصويت البرلمان ضد إعفاء تعويض البحث من الضريبة على الدخل وتعتبر ذلك عنواناً لغياب الوعي بالمفاتيح الحقيقية للخروج من التخلف والتبعية، وتفويتاً للحظة إجماع وطني حول قضية استراتيجية من أجل التنمية؛

ب. تحيي النضالات الاجتماعية والحقوقية التي يزخر بها مجتمعنا تعبيراً منه عن حيويته، وتدعو المسؤولين إلى الاستجابة الفورية للتطلعات المشروعة لمختلف شرائح المجتمع بما يضمن أمن واستقرار البلاد.

## 3. على المستوى العربي:

أ. تعلن عن تضامنها مع جميع الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، التي تزرع تحت نير التمييز العنصري والاستبداد وويلات الحرب؛

ب. تندد بتواطؤ القوى العظمى المكشوف مع أنظمة القهر والاستبداد من أجل الإبقاء على واقع التخلف الذي تعاني منه المجتمعات العربية التواقفة إلى الحرية، أفراداً وجماعات، والديمقراطية والكرامة الإنسانية والانعقاد من براثن الجهل.

وفي الختام، تعبر اللجنة الإدارية عن استعداد النقابة الوطنية للتعليم العالي لمواجهة أي تسويق أو تماطل في المقاربة الشمولية لإصلاح منظومة التكوين والبحث. كما تهيب اللجنة الإدارية بكافة السيدات والسادة الأساتذة الباحثين المزيد من التعبئة النضالية الرزينة والمسؤولة من أجل تحسين الظروف المادية والمعنوية للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، ومن أجل الدفاع عن طابع المرفق العام لمنظومة التعليم والتكوين والبحث العلمي وتحسين ظروف عمل مرتفقيها.

حرر بالرباط يوم 17 نونبر 2019

اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

